

دعم استراتيجيات المقاومة للنازحين داخلياً

بو شان ك، بان وستيفن هال

النازحون داخلياً كأطراف سياسية

يستطيع معظم القرويين النازحين في كارين، من ناحية المبدأ، الذهاب للعيش تحت تحكم مجلس الدولة للسلام والتنمية. بيد أن تفضيل الكثير من المدنيين لاستمرار نزوحهم إلى مواقع الاختباء لهو مؤشر على تطلعات القرويين للعيش أحراراً من الحكم العسكري الاستبدادي ونجاحهم في مقاومة جهود جيش مجلس الدولة للسلام والتنمية في فرض سيطرته. إذن فالهرب إلى الغابة لم يكن مبعثه الخوف أو انعدام اللحو والقوة وإنما هو وسيلتهم الشجاعة لمقاومة حكم جيش المجلس. أما غير القادرين على الهرب فلهم أساليبهم المختلفة الأخرى في المقاومة، ومنها اللجوء إلى أعمال التخريب الخفية اليومية وعدم طاعة الأوامر من أجل تقليل الطلبات والقيود التي يفرضها الجيش عليهم أو تجنبها كلياً.

وإضافة إلى عملية الهروب نفسها، قام القرويون المختبئون بتطوير استراتيجيات أخرى للمقاومة. فعلى سبيل المثال، نجد أن البورميين الباقين في قراهم والذين يتوقعون الاضطراب في يوم من الأيام إلى الهرب يلجئون إلى إخفاء مخازن الأرز في مواقع سرية في الغابة كما يبنون ملاجئ خفية يمكنهم الفرار إليها في حال وصلت قوات المجلس فجأة إلى قراهم. ومن خلال استعانتهم بعدد من أنظمة التحذير المتقدمة لنقل وتبادل الرسائل بين التجمعات المختلف، يستطيع القرويون العلم بوصول القوات الوشيك لقراهم ومن ثم يجمعون أمتعتهم وينطلقون صوب الغابة قبل وصول الجنود إليهم. وعند وصولهم إلى مواقع الاختباء الآمنة نسبياً، سرعان ما تقوم المجتمعات النازحة بإعادة إنشاء المدارس لتعليم أطفالهم وإرساء بعض الإجراءات التنظيمية لتجمعاتهم

لقد أبدى القرويون النازحون في ولاية كارين وغيرها من المناطق القروية في بورما، سواء في الخباء أو تحت نير الحكم العسكري، شجاعة وابتكاراً في الرد على أعمال الإساءة العسكرية ومقاومتها. ورغم حاجتهم الماسة لمزيد من المساعدة إلى أن عليهم هم تحديداً الجاه أي تدخلات من هذا القبيل.

المجتمعات الريفية المتفرقة قسراً إلى مواقع صغيرة يتسنى للجيش استغلال أفرادها فيها بسهولة. وقد أثرت هذه الاستراتيجية على معيشة القرويين من خلال منعهم من العمل أو مزاوله أنشطتهم التجارية ومن خلال إجبارهم على تسليم أموالهم ومواردهم للعسكريين وكذلك الاقتطاع من وقتهم المخصص لكسب قوتهم في تلبية حاجة الجيش للعمالة. وقد تراكمت هذه الحالات المترابطة من سوء المعاملة على مر الزمن لتؤدي في النهاية إلى تفاقم أوضاع الفقر وزيادة سوء التغذية وجعل الأزمة الإنسانية في المنطقة أكثر سوءاً.

ووعياً منهم بمدى قسوة الظروف المعيشية في ظل السيطرة العسكرية، لجأ الكثير من القرويين بدلا من ذلك إلى تفضيل خيار اللجوء والاختباء، وعبر تفضيل الفرار من طلبات وقيود الجيش، لا يعلن القرويون بذلك عن حقهم في التحرر من هذه الممارسات فحسب، وإنما يضعفون أيضاً من عمليات وحدات الجيش المحلية ومن ثم يحبطون تفتيش رقعة الاستغلال العسكري في أنحاء كارين. وفي المقابل، فإن مجلس الدولة للسلام والتنمية قد اعتبر هؤلاء القرويين المختبئين أعداء للدولة، وقاموا باستهدافهم بحملاتهم العسكرية على هذا الأساس، مع إطلاق النار عليهم عند رؤيتهم وحرق منازلهم وحقولهم ومخازن غلالهم.

تتمثل إحدى أشكال الخلط الشائعة في تفسير أوضاع الصراع والنزوح في شرق بورما في تلك النظرة الضيقة التي تصور الصراع هناك على أنه مجرد حرب أهلية بين جيش مجلس الدولة للسلام والتنمية (SPCD) وبين جماعات المعارضة المسلحة من أمثال جيش التحرير الوطني لكارين (KNLA)، مع تصوير المدنيين على أنهم ضحايا عرضيين وتصوير النزوح كأحد الآثار الجانبية الناجمة عن الصراع المسلح الدائر هناك. هذا بينما تكشف لنا المشاهدة الدقيقة للموقف عن قرب، وبالاستماع لما يقوله المدنيون أنفسهم، أن الوضع ليس كذلك. والحقيقة هي أن جيش مجلس الدولة للسلام والتنمية إما كان يقوم بتركيز حملاته العسكرية بشكل كبير على المجتمعات المدنية، بل ويتفادى الاحتكاك في العديد من الحالات بدوريات جيش التحرير الوطني لكارين.

وتعتمد الوحدات العسكرية لمجلس الدولة للسلام والتنمية في كارين في عملياتها اليومية على العمالة والأموال والغذاء وغيرها من الموارد المنتزعة قسراً من أيدي المجتمعات المدنية المحلية من خلال عدة أشكال متنوعة من العمالة الإجبارية واغتصاب الممتلكات. وفي المناطق غير الخاضعة للسيطرة العسكرية، خاصة المناطق ذات الطبيعة الجبلية من شمال كارين، كان جيش مجلس الدولة للسلام والتنمية يواجه صعوبة في الحصول على هذه المتطلبات ومن ثم سعى لنقل



مجموعة حقوق الإنسان في كارين

قرويون نازحون
يفرون من الجيش
البورمي في
مقاطعة تونغو

يتسنى لهم بها تقوية وتوسيع وتنفيذ الاستراتيجيات المحلية في المقاومة. أما الهدف نفسه فلم يكن 'تعليم' حقوق الإنسان للقرويين وإنما حضمهم على التفكير على نحو أكثر وعياً وإدراكاً في حقوق الإنسان، ومساعدتهم في التعرف على وسائل المطالبة بحقوقهم وكذلك تحفيز المناقشة حول السبل التي يتسنى لهم من خلالها تقوية استراتيجياتهم. ويعتقد الأمل الآن على أن تقوم هذه الورش بإطلاق العمليات الميدانية التي من شأنها تشجيع القرويين على مناقشة وتشارك أساليب المقاومة بينهم بصفة دورية، ومحاولة تجربة الأساليب الجديدة وانتقاء أنسبها لهم.

وكلما استطاع القرويون تقوية استراتيجياتهم الخاصة في المطالبة بحقوقهم، كلما زادت النظرة إليهم باعتبارهم أطراف مشاركة في العمليات والقرارات المؤثرة عليهم. وفي المقابل، فإن الأطراف المحلية والدولية سوف تتشجع على العمل نحو الوسائل التي من شأنها تقوية الاستراتيجيات التي ابتكرها القرويون بأنفسهم، وذلك بدلاً من فرض الاستراتيجيات عليهم.

بو شان ك. فان (poeshan@khr.org) هو المدير الميداني لمجموعة حقوق الإنسان في كارين (KGRG) (www.khr.org) وأحد النازحين داخلياً السابقين من شرق بورما. أما ستيفن هال (stephen@khr.org) فهو أحد الباحثين العاملين ضمن مجموعة حقوق الإنسان بكارين. ونود التعبير عن شكرنا لعضوة فريق المجموعة جينييفر هيغ لما قدمته من مساعدة.

لكي يصل إلى بريدكم الإلكتروني آخر مستجداتنا من التقارير الصادرة عن المجموعة، رجاء زيارة موقعنا على www.khr.org
www.khr.org ١

مباشرة إلى المجتمعات المدنية خارج القنوات التي يسيطر عليها الجيش يقوى من موقف القرويين بالنسبة إلى الجيش.

وكالة القرية

رغم أن الوعي الدولي بالأوضاع المأساوية في المناطق القروية من بورما وما تتضمنه من قضايا تهم منظمات حقوق الإنسان قد زاد في الأعوام الأخيرة، إلا أنه كان يقع في فخ تصوير هؤلاء القرويين باعتبارهم مجرد 'ضحايا' لا حول لهم ولا قوة ويفتقدون المعلومات والوسائل التي يتسنى لهم بها تلبية احتياجاتهم الأساسية. هذا في حين أن آلاف اللقاءات التي أجريت مع المحليين والتي أجرتها مجموعة حقوق الإنسان بكارين (KHRG) تظهر لنا بجلاء أن القرويين في الأجزاء القروية من بورما لديهم آرائهم القوية حول الاحتياجات المطلوب توفيرها لتحسين أوضاعهم والكيفية التي يمكن بها تحقيق هذه الأهداف عملياً. واستجابة لما كان القرويون يخبروننا إياه، قامت مجموعة حقوق الإنسان بكارين بطرح مشروعها المعنون 'وكالة القرية' في عام ٢٠٠٥. ويتألف هذا المشروع من قسمين: القسم الأول يشمل توثيق - إلى جانب الممارسات العدوانية التي يواجهونها - قصص القرويين عن الجهود الذي يبذلونها لمقاومة هذه الممارسات، بينما يشمل القسم الثاني مساعدة القرويين على وضع وتقوية استراتيجياتهم في المقاومة.

وفي ورش عمل مشروعنا هذا، وبمساعدة الباحثين الميدانيين التابعين لمجموعة حقوق الإنسان بكارين، يناقش القرويون أسلوب فهمهم لحقوق الإنسان والأحداث المحلية، كما يتم تعريفهم بالمبادئ الأساسية لحقوق الإنسان وبحث علاقة هذه المبادئ بأوضاعهم. كما يتم حثهم على التعرف على ومناقشة ما يقومون به فعلياً للاستجابة للممارسات المنطوية على انتهاك حقوق الإنسان ومقاومتها، وختاماً مناقشة الوسائل التي

على الرغم من أشكال التمزيق التي لا محالة تستتبع أي حياة بهذا الشكل. ويتشارك القرويون الأرز مع الآخرين ممن عجزوا عن أن يجلبوا معهم احتياجات كافية من الأرز عند فرارهم. فإذا توقعوا البقاء لفترة أطول في أحد مواقع الاختباء، يقوم القرويون غالباً بزراعة بعض المواقع الصغيرة بجوار التلال بالأرز أو يقومون بزراعة نبات حب الهال وجوز التنبول وغيرها من المحاصيل التي تعتبر لصغرها وقدرتها النسبية على التحمل سلعةً تجارية عملية لمجتمعات النازحين.

وهكذا، وعن طريق الاستفادة بمعلوماتهم التقليدية عن بيئتهم، استطاع القرويون ابتكار علاجات طبيعية لمجموعة كبيرة من المشكلات وذلك من المكونات المتوفرة لهم محلياً. ومع فرض مجلس الدولة للسلام والتنمية لقيود كبيرة على حرية السفر والتجارة، يسمح إنشاء 'أسواق الغابة' المؤقتة والمتمتعة بالتصميم الكافي للقرويين النازحين بالتخفي لإجراء التبادلات التجارية مع الواقعين تحت السيطرة العسكرية. كذلك يسعى القرويون النازحون بنشاط لطلب مساعدة جماعات المساعدات المحلية عبر الحدودية في تقديم الغذاء والمساعدات الطبية والتعليمية. ويقوم المدنيون الذين نذروا أنفسهم لمراقبة ورصد التحركات العسكرية في قرأهم المهجورة بإعلام الآخرين بما إذا كانت هناك دوريات نشطة للجيش وموعد قدومها، وما يسمح لهم بإمكانية العودة لإعادة تملك منازلهم وأراضيهم أو على الأقل لجلب الأشياء التي تركوها ورائهم قبل المغادرة.

وفي سياق محاولات مجلس الدولة للسلام والتنمية للسيطرة على السكان المدنيين واستغلالهم والجهود المستميتة من جانب القرويين من جهة أخرى لمقاومة هذه السيطرة، يصبح السعي لتوفير لقمة العيش والرعاية الصحية والتعليم وغيرها من البرامج الاجتماعية خارج نطاق السيطرة العسكرية أمراً سياسياً بدرجة كبيرة. وبهذا المعنى، فإن تقديم المعونة لمجتمعات النازحين يصبح بالمثل عملاً سياسياً. وفي المناطق التي تدعم فيها برامج المعونة النازحين داخلياً للعيش بسلام في مناطق اختباءهم، نجد أن هذه البرامج إنما تتحدى بشكل مباشر محاولات النظام الحاكم للسيطرة على المدنيين ومن ثم ينظر جيش المجلس لهذه المساعدات بعداء. إن إقرار حق النازحين في مقاومة الممارسات العسكرية هو أحد الجوانب الضرورية عند التصدي لتلبية احتياجاتهم المتنوعة. ومن شأن أشكال التدخل الخارجية التي تسعى لإعادة مجتمعات النازحين أو إعادة توطينهم أو إعادة دمجهم في القرى التي يسيطر عليها الجيش ومواقع إعادة التوطين وتوفير المساعدات من خلال القنوات التي يسيطر عليها الجيش - كل هذا من شأنه أن يؤدي إلى تقوية جيش المجلس وإضعاف القرويين. وعلى النقيض من ذلك، فإن المساعدات التي يتم تسليمها